الجبهة الشعبية للانقلاب على النظام

أحمد عيسى
a.essa@aljarida.com

بات من المتعين على الكويتيين وضع أيديهم على قلوبهم أمام محاولة الانقلاب على النظام الدستوري التي تجري أمام أعينهم اليوم.
فمسألة التركيز على صراع الأغلبية البرلمانية مع (الأغلبية) وسط هذه الفوضى السياسية وخنوع الحكومة أمام استلاب المجلس لصلاحياتها يجب أن تكون محل نظر جدي، لأنها تبدو متعمدة لإشغال الرأي العام بمسائل تافهة مقابل عمل مجموعة من النواب على تغيير هوية الدولة وشكلها تدريجيا عبر ثلاث جبهات شعبية تستهدف الانقلاب على النظام.
جبهة الانقلاب الأولى تمثلت بإعلان تعديلات دستورية على مرحلتين، شهدنا منها تعديل المادة (الثانية) والمادة (79) من الدستور بما يغير هوية الدولة، والأخرى ما نشهده الآن بمطالبات تعديل نظام الحكم ليقوم على حكومة منتخبة برئيس وزراء شعبي، بما يمس الشكل العام للنظام الدستوري.
وجبهة الانقلاب الثانية، التدخل بأعمال السلطة القضائية من خلال مطالبات النواب بتعديل النظام القضائي عبر وضع آلية لاختيار القضاة ووكلاء النيابة وتحديد مدد عملهم ومسمياتهم، وهو ما استكملته اللجنة التشريعية أمس الأول باعتمادها تعديلات على قانون إنشاء المحكمة الدستورية من بينها سحب صلاحيات نظرها بتفسير المواد الدستورية وإعادة تشكيلها بما يضمن لمجلس الأمة اختيار 2 من أصل أعضائها الـ7، وهذا تدخل خطير، فالقاضي يمثل السلطة القضائية ولا يمثل موكله مجلس الأمة، ولهذا حرص المشرع على فصل السلطات بعضها عن بعض لضمان استقلاليتها. أما جبهة الانقلاب الثالثة، فمن خلال اندفاع النواب ناحية التدخل بأعمال السلطة التنفيذية وممارسة صلاحياتها وأعمالها بدلاً عنها، ورأيناها متمثلة بمطالبات التجنيس وزيادة رواتب الموظفين والتدخل بأعمال الأجهزة الأمنية، التي جسدها بوضوح الأسبوع الماضي طلب لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية مناقشة أسس اختيار الطلبة الضباط بالجيش الكويتي وشروط ترقية الأفراد والضباط، وهو تدخل صارخ بصلاحيات صاحب السمو أمير البلاد كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة بموجب المادة (67) من الدستور التي خولته وحده صلاحيات تولية الضباط وعزلهم بحكم القانون.
اليوم بعد أن انسحبت حكومة النهج الجديد من المشهد السياسي، من المنطقي أن تخلو الساحة للنواب فيقرروا إدارة البلد بطريقتهم، ويمارسوا صلاحيات السلطة التنفيذية والقضائية ويتدخلوا بأعمال المؤسسات الأمنية ويتعدوا على صلاحيات سمو الأمير، ويتولوا منفردين حق تقرير مصير الدولة، فقط لأنهم أغلبية مقابل حكومة خانعة تريد ضمان يوم إضافي لها بمجلس الأمة وتفادي مواجهة تعدي النواب على صلاحياتها.

على الهامش:

انتهت لجنة التحقيق بالبلاغ المقدم ضد رئيس الوزراء السابق الشيخ ناصر المحمد أمام محكمة الوزراء بشأن التحويلات إلى حفظ البلاغ لعدم وقوع الجريمة، وجاء في حيثيات قرار الحفظ أن "إجراءات التحويلات التي أجراها مجلس الوزراء ووزارة الخارجية قانونية ولا تشكل مخالفة وفقاً لقانون حماية الأموال العامة"، وأكدت اللجنة في قرارها "لما كان ما تقدم جميعه فإن الأوراق تكون قد خلت من ثمة جريمة يمكن إسنادها إلى المبلَّغ ضده بما يتعين معه التقرير بحفظها لعدم وجود جريمة"، وأضع أمام القارئ كلمة (جميعه) بين قوسين بما فيها ما قدمها من أقسم بساحة الإرادة أمام الألوف بأنه يملك أدلة إدانة.

على هامش الهامش:

حينما اعتدى الصحافي حامد بويابس على النائب مفرج نهار في مجلس 1992 أمر الرئيس وقتها أحمد السعدون (القديم) الحرس بإلقاء القبض عليه وتحويله إلى مخفر الصالحية ومنعه من دخول المجلس حفاظاً على هيبة مجلس الأمة، وبعدها بـ20 عاماً يعتدي شخص على نائب داخل المجلس فيتجاوز الرئيس حالياً أحمد السعدون (الجديد) المسألة دون اكتراث.

الأغلبية الصامتة: «العيلة»

إبراهيم المليفي
mulaifi70@gmail.com

رحم الله الأجداد، الأحياء منهم والأموات، وغفر لهم مغفرة واسعة فهم محطة اللقى وبوتقة الحنان ومنبع الأوامر والأحكام التي لا تنقض أو ترد.
بيت "العيلة" الذي ينوره الجد والجدة بحضورهم الباسم وسؤالهم اللحوح المنثور على الجميع وعن الجميع، له نكهة لا يعرفها إلا من فقدها وعاش لحظات التفكك والانشطار في الجسد الكبير لحظة بلحظة، لا يدركها إلا من شهد صعود الرؤوس الصغيرة التي تحاول سد فراغ "الكبار" عندما يغيبون أو يتأرجحون بين عالمي الأحياء والأموات، ولا يسعد في تلك الأيام الصعبة غير الموعودين بالكبير القادم بحكم فن القيادة وسعة الصدر والقدرة الفائقة على جمع الخيوط ورص الصفوف.
الجد والجدة في العائلات "العادية" لا يورثون القيادة وعهد الحفاظ على البيت الجامع لأحد حتى إن سعوا لذلك، فبمجرد غيابهم تبدأ مطالب الورثة بـ"الحلال" وهذا حق "والحق ما ينزل منه" والنهاية معروفة يتفرق الأخوة والأخوات ويصد أبناء الخال والخالة والعم والعمة عن بعضهم بعض كأن الأيام والسنين لم تجمعهم في بيت واحد وحول مائدة واحدة وداخل إطار صور قديمة تجمدت فيها لحظة فرحة غائرة في القلب.
الجد والجدة في العائلات "غير العادية" يعيشون هم تفكك الشركة الواحدة القوية وذوبان الصلات النافذة التي نسجوها خيطاً داخل خيط، وهناك من العائلات "غير العادية" عاشت غم ضياع "الصنعة" التي توارثها الأجداد واكتسبوا اسم "العيلة" منها، هل تعرفون اسم عائلة خليجية اشتهرت بصناعة نوع من الحلويات لسنوات طويلة وهي لا زالت موجودة إلى اليوم ولكنها تباع تحت أسماء كثيرة تنتهي كلها بإسم الجد المؤسس؟ ستفهمون قصدي بالتأكيد.
هناك عائلات "غير عادية" تمارس الحكم وترمز لوحدة البلاد واجتماع وإجماع العباد من حولها، هذه العائلات بيتها الجامع ليست مثل بيوتنا وعمود خيمتها ليست مثل عواميدنا لأنها مصدر الاستقرار و"المفتاح الرئيسي" الذي يفتح كل الأبواب المغلقة عندما تتشابك السلطات ويتطاحن الفرقاء، مثل تلك العائلات، خلافها محرم وصراعها مجرم وداخلها يبقى داخلها وخارجها لا يكون إلا بالصورة الجماعية والابتسامة العريضة، إن الهزة التي تصيب مثل تلك العائلات تضرب في كل الأرجاء وتفتح أبواباً وأطماعاً ما كان لها أن تفتح لولا تلك الهزة.
لقد فاضت كتب التاريخ بسير الدول والممالك التي انهارت ولم ينقصها من القوة والعتاد شيئاً إلا أن "بيت العيلة" فيها تهشم من الداخل وسقطت من بعده أركان الدولة.
وأختم بما استفتحت به، رحم الله الأجداد، الأحياء منهم والأموات، وغفر لهم مغفرة واسعة فهم محطة اللقى وبوتقة الحنان ومنبع الأوامر والأحكام التي لا تنقض أو ترد.

«تسعد صفحة «إضافات» الأسبوعية التي تصدر كل يوم سبت، أن تحتضن ردود القراء وتعليقاتهم وآراءهم وصورهم المرسلة إلى العنوان الإلكتروني edhafat@aljarida.com على أن ترد تعليقات القراء مرفقة ببيانات الاتصال الخاصة بالمرسل، ونشدد على أنه لن يلتفت إلى الرسائل المجهولة المصدر أو تلك المتضمنة لآراء تتنافى مع الموضوعية والمهنية انطلاقا من دور «الجريدة» ونهجها الرامي إلى إعلاء قيم حرية التعبير عن الرأي بحياد وموضوعية وتوازن».

لنحجب الأسماء... ونتحدث!

د. ساجد العبدلي
sajed@sajed.org

الحكاية التي عصفت بالساحة السياسية والإعلامية المحلية خلال الفترة الماضية، وما أكثر العواصف والزوابع عندنا، هي حكاية قيام النائب محمد الجويهل بالبصق على زميل له في البرلمان، وما تبع ذلك من ردود أفعال وإجراءات انتهت بتطبيق بعض العقوبات اللائحية في حق النائب الباصق، ومنها حرمانه من دخول المجلس وحضور الجلسات واجتماعات اللجان لمدة أسبوعين أو ما شابه.
والحقيقة أني عزفت عن الكتابة عن الأمر آنذاك نأياً بنفسي عن الدخول في تلك العاصفة المشوبة بالكثير من الانفعالات العاطفية وقتها، انتظاراً لأن تنجلي شيئاً ما ليمكن أن يقول المرء ما يود قوله بأكبر قدر من التجرد، على أمل أن يستمع الطرف الآخر ويحكم بتجرد أيضاً.
وقبل الدخول في طرق الموضوع، فمن المهم أن أقول بأني شخصياً، لم أكن بحاجة إلى أن يقوم النائب الجويهل بالبصق على زميل له لأتأكد من عدم صلاحيته لتمثيل الأمة في البرلمان، فللرجل سيرة سابقة معروفة للجميع، كانت كفيلة بأن تجعل كل شخص يتأكد بأنه أبعد ما يكون عن الصلاحية لتسلم المنصب النيابي، وربما أي منصب عام غيره. وليس هذا بكلام جديد، فقد سبق أن كتبت عن ذلك، في أثناء السباق الانتخابي السابق، محذراً من خطورة التصويت للجويهل ولمن هم على شاكلته، لأن هذا سيقود إلى تخريب الممارسة الديمقراطية بالكامل. ولكن، كتب الله له ولأمثاله أن يصلوا، وها نحن نرى رأي العين ما كان متوقعاً.
لكن يا سادتي، لنحجب الأسماء، ونتحدث عن موضوع اليوم دون ربط ما جرى ويجري بهذا الشخص أو ذاك، ولنحاول أن نحكم على الأمور بتجرد.
لا شك أن فعل "البصق" على الآخرين، خصوصاً تحت قبة البرلمان، هو فعل شائن جداً بل وعلامة تدل على سوء المسلك والانحدار الأخلاقي. نعم، هو هكذا ولا شك. ولكن ليس البصق وحده كذلك، فاستخدام الشتائم والسباب والتطاول اللفظي، والتراشق بالهمز واللمز والغمز، ناهيك عن التقاذف بما تطاله اليد من أكواب، والضرب بالصفعات واللكمات والركلات والجلد بالعقال، كل ذلك حين يأتي في مقام التحاور بالبيان والحجة والبرهان وتطبيق اللوائح والقوانين، فإنها جميعاً تكون من قبيل الأفعال الشائنة جداً، ولا فرق عندي في أن يرى البعض أن "البصقة" كانت هي الأكثر انحداراً، وألا يراها البعض الآخر كذلك، فخلاصة الأمر أن هذا الذي يجري ما هو إلا خرزات من ذات المسبحة التي انقطع خيطها وصارت تكر ما فيها من سقط، خرزة تلو الأخرى!
لكن الحقيقة الأكثر مرارة هي أن هذه الأحداث المشينة جداً، والتي حدثت في البرلمان خلال الفترة السابقة، ليست شيئاً محصوراً بالنواب أو بالممارسة البرلمانية، بل قد صارت اليوم تمثل الصورة السائدة لمجمل حراكنا السياسي والإعلامي ولنقاشاتنا وحواراتنا في الندوات والمنتديات والبرامج الحوارية التلفزيونية وعلى شبكات التواصل الاجتماعي، فالتطاول اللفظي والتجريح البعيد عن الدين والخلق وكذلك الشتم والسباب والهمز واللمز والسخرية المقذعة المنحدرة والاشتباك بالأيدي، وغير ذلك كثير، قد صارت جميعاً لغة سائدة ومألوفة. وصار الكثير من الناس، إن لم تكن الغالبية تحكم على ما يجري، وللأسف، بحسب قربها أو بعدها من مقترف "الفعل الشائن"، فإن كان من خصومهم، فهو ساقط منحدر منحط، وإن كان من جماعتهم، فما فعله صحيح ولا تشوبه شائبة، بل وسلم قلمه ولسانه أو يداه وعقاله وحتى رجلاه. بل صار هذا التطرف في التعامل مع الخصوم، باستخدام هذه الوسائل، هو من أقصر السبل للشهرة، فمن أراد أن يصبح مشهورا في وقت قياسي قصير، فعليه أن يتطرف، إما بكتاباته وإما بأقواله وإما بأفعاله وتصرفاته تجاه القضايا أو الخصوم، "فالجمهور عايز كده"، وأما الصوت العاقل المتزن، فلا أحد يلتفت إليه إلا فيما ندر.
ولهذا السبب، فلا داعي لأن يعجب أحد أنه قد احتشد في الانتخابات الماضية أكثر من ثمانية آلاف ناخب ليصوتوا لمرشح، بذريعة "أن الفساد لا يتصدى له إلا فساد أشد منه" على حد قناعتهم، ليصل هذا المرشح فعلاً، ويصير نائباً، فيؤدي تلك المهمة المطلوبة منه، فيبصق في وجه زميله!

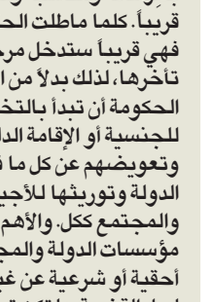

«البدون»... بين جانبي التاريخ

ضاري الجطيلي
d.aljutaili@aljarida.com

يسير الزمن باتجاه واحد، ومعه يسير التطور الطبيعي للأمور، ومن الممكن إبطاء حركتهما ولكن ليس ممكناً إيقافها أو عكسها، والرابح هو من ساير الزمن وتطور معه وتعلم من أخطاء الماضي، ويبدو أن حكومتنا تعاكس الزمن وتعيد ارتكاب الأخطاء ذاتها بتعاملها مع قضية "البدون"، ويُرى ذلك من خلال الخطاب الإعلامي المستفز للجهاز المعني بمعالجة القضية، ومناورات الحل- وليس الحلول- التي يطلقها والقائمة على التركيز على المتلاعبين بدلاً من حسم تجنيس المستحقين باعترافه، وقمع التظاهرات والتعسف مع المحتجزين والالتفاف على أحكام براءتهم لدى القضاء وإرهاب أهالي الناشطين منهم، والتشويه المنظم لأصحاب القضية بدءاً من الاستمرار بتسميتهم "مقيمون بصورة غير قانونية" وانتهاء بملء صفحات الجرائد الأخيرة بأخبار "القبض على بدون يفعل كذا".
القضية تحللت أخيراً، ليس بفضل الحكومة أو المجلس، بل لأن أصحابها – البدون أنفسهم – استعادوا قيادتها من خاطفيها وأقصوا المتاجرين بها، فبدأوا حراكاً إنسانياً وانضم إليهم الحقوقيون الحقيقيون ليوفروا لهم مصداً للسهام الطاعنة بمشروعية مطالبهم، متسلحين بوسائل التواصل الاجتماعي الحديثة، كل ذلك أمام أعين المنظمات الإنسانية الدولية التي أصبحت تولي القضية اهتماماً أكبر، ويمثل الربيع العربي بحِراكاته ومكاسبه وقصص تضحياته مصدر إلهام لهم لن يتوقف قريباً. كلما ماطلت الحكومة بالحل فقدت مزيداً من التأثير فيه، فهي قريباً ستدخل مرحلة "فهمتكوا فهمتكوا" وكلنا نعرف مدى فهي تأخرها، لذلك بدلاً من المكابرة وتعميق الهوة أكثر يجب على الحكومة أن تبدأ بالتخطيط لاستيعاب "البدون" المستحقين للجنسية أو الإقامة الدائمة (وهم أغلبية بإقرار الحكومة) بالمجتمع وتعويضهم عن كل ما فاتهم، فحمل مشاعر الغبن نتيجة ظلم الدولة وتوريثها للأجيال يعود بنتائجه السلبية على الدولة والمجتمع ككل. والأهم من استيعاب "البدون" بالمجتمع هو تهيئة مؤسسات الدولة والمجتمع لتقبلهم كمواطنين ومقيمين لا يقلون أحقية أو شرعية عن غيرهم، فلا يكفي منح وثيقة جنسية أو إقامة لحل القضية، ولتكن تجربة تجنيس السبعينيات وما ترتب عليها من مشاكل اجتماعية وثقافية تتعلق بالقبول والأحقية والشرعية نعاني منها حتى يومنا هذا درساً.
خلال العام الماضي رأينا كيف لم تصمد الحكومة أمام نشاط أطلق عليه مجازاً اسم "حراك" ارتكز على مناهضة شخص وتوقف في العطلة الصيفية، بدأته مجاميع شبابية متشتتة، واختطفه نواب وسياسيون انتهازيون وفاقدون للشرعية والمصداقية ويفتقرون لأي رؤية أو مشروع، فما بالك لو واجهت الحكومة أصحاب قضية عادلة، وقودهم عقود من الظلم المتراكم، ليس لديهم ما يخسرونه ولا طريق لديهم للتحرك الا إلى الأمام، متسلحين بالإصرار والإبداع في حراكهم، وباتوا أكثر من أي زمن مضى مستعدين للتضحية. هناك خط فاصل يُرسَم عند كل منعطف تاريخي في مسيرة تطور المجتمعات اجتماعياً وثقافياً، من يجرؤ على القفز للأمام فوق الخط يساير الزمن باتجاهه الصحيح، ومن يبقى خلفه يعرض نفسه لسخط التاريخ، وأعتقد أننا الآن عند منعطف تاريخي بالنسبة لقضية "البدون". إن تصحيح هذا الوضع الشاذ وغير الإنساني قادم لا محالة، هكذا اتجاه الزمن وهكذا طبيعة الأمور، وعلى الدولة ممثلة بحكومتها، وعلينا كمجتمع، الاختيار بأي جانب من التاريخ نريد أن نكون.

إذا رفضنا «اتحاد» الخليج... هل لدينا بديل عنه؟

أ. د. محمد جابر الأنصاري *
www.dr-mohamed-alansari.com

لقاء الرياض التشاوري بين قادة دول مجلس التعاون كان ناجحاً، بكل المقاييس، فقد أثبت، قبل كل شيء، أن القادة العرب يمكن أن يلتقوا مرتين في العام الواحد، في جو عربي ندر فيه اللقاء بين القادة العرب في إطار القمم العربية!
وهذا اللقاء التشاوري في الرياض هو الرابع عشر منذ أن بدأ تقليد اللقاءات التشاورية لقادة دول مجلس التعاون الخليجي.
وقد أثبت لقاء الرياض التشاوري أن مجلس التعاون "وُجد ليبقى"، هكذا تريده شعوب المجلس، قبل قادتها، وهي تنتظر منه المزيد من الإنجازات.
في التاسع عشر من ديسمبر في القمة الخليجية الأخيرة بالرياض، طرح الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، فكرة التحول من حقبة التعاون إلى مرحلة الاتحاد. وكان قد مرت على تأسيس مجلس التعاون ثلاثون سنة- بين 1981 و2011 ميلادية. ولو كان الوضع طبيعياً في حوض الخليج العربي لصار بالإمكان الانتظار زمناً أطول، فالاتحادات ينبغي أن "تنضج" مع الزمن، (وكانت دول التعاون قد التزمت باتفاقيته التأسيسية التي تنص إحدى موادها على الوصول إلى صيغة "الاتحاد" بين دوله. فهذا التزام منها بالفكرة) وهي تواجه وضعاً غير طبيعي في المنطقة.
فقد شهد جيل واحد، ثلاث حروب، حرب العراق وإيران، وحرب تحرير دولة الكويت من احتلال صدام، والهجوم الأميركي على العراق للإطاحة بصدام... وتوشك المنطقة أن تشهد حرباً رابعة تتمثل في الاعتداء الإسرائيلي على جمهورية إيران الإسلامية في ظل ازدياد التوتر بينها وبين دول الجانب العربي من الخليج وتقديرنا أن إسرائيل لن تترك هذه المنطقة تنمو وتعيش في سلام، ولو بعد حين.
إن فكرة الاتحاد فكرة سياسية محض، وهي تهدف إلى مزيد من التضامن والتلاحم بين دول الخليج العربية.
وقد حضر ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة هذا اللقاء بعد تحسن كبير في وضع بلاده، فبعد أن استضافت البحرين رياضة عالمية هي "الفورمولا ون"- جاء الملك بالمكاسب التي حققها ولي عهده الأمير سلمان بن حمد آل خليفة أثناء زيارته الأخيرة لواشنطن.
ولو نظرنا إلى أكبر دولة، وهي المملكة العربية السعودية وأصغر دولة هي مملكة البحرين، لوجدنا أن التوافق السياسي "هو المعوَّل عليه" وكل بلد يحتفظ بخصاله التكوينية الأخرى.
فالجدير بالملاحظة أن السعودية دولة برية والبحرين دولة بحرية، بكل الخصائص التكوينية الناجمة عن هذا الاختلاف، ثم إن أهل نجد، بالذات، وهم المؤسسون للدولة السعودية، أتباع للمذهب الحنبلي، وآل خليفة، حكام البحرين الذين أعطوها شخصيتها وكيانها من أتباع المذهب المالكي كأبناء عمومتهم حكام الكويت.
ويلاحظ أن آل خليفة لم يعتنقوا دعوة "التوحيد"- المعروفة خطأ بالوهابية- ولم يسعوا إلى تطبيقها على مجتمع البحرين الذي غلب عليه المذهبان الشافعي والإمامي (إضافة إلى منحدرين من عشائر عربية يتوزعون بين المالكية والحنبلية)، وتركوا الناس يختارون ما يشاؤون.
ثم إن مجتمع البحرين، كمجتمع بحري، عُرف بانفتاحه ومكانة "المرأة" وعملها فيه، بينما مجتمع السعودية، كمجتمع بري، اشتهر بمحافظته وتمسكه الشديد بتعاليم الدين.
ولكن كل هذا "الاختلاف" لم يفسد للود قضية. لقد أدركت البحرين أن السعودية تمثل "العمق الاستراتيجي" لكل دول الجانب العربي من الخليج. وقد اتضح ذلك في حرب تحرير دولة الكويت، ما أدى إلى تغيير ملحوظ في المواقف السياسية الكويتية والخليجية.
ومنذ أن قال الشيخ عيسى بن علي لأمين الريحاني عندما سأله أثناء لقائه به عام 1922م عندما زار الريحاني البحرين، وفوجئ بما فيها من تقدم: "تحضرون المؤتمر العربي الإسلامي الذي دعا إليه شريف مكة؟".
فقال الشيخ عيسى بن علي للريحاني وهذا ما سجله الريحاني في كتابه "ملوك العرب" للتاريخ وللحقيقة: "نحضر إذا حضر سلطان نجد" وكان الملك عبدالعزيز آل سعود سلطاناً لنجد في حينه، قبل تأسيس المملكة العربية السعودية... منذ ذلك الوقت، وقبله كانت العلاقات التاريخية بين السعودية والبحرين تشهد نمواً مطرداً، رغم التواجد الأجنبي في البحرين. وكان الملك عبدالعزيز حريصاً على زيارة البحرين كلما سنحت الفرصة، وهو صاحب المقولة التاريخية المشهورة التي يعتز بها البحرينيون: "القلوب مجتمعة" في إشارة منه إلى تلاقي أهل البلدين وحكامهما، وبعد عبدالعزيز كان أبناؤه حريصين على إبقاء تلك العلاقة المتينة مع البلد الذي يختلف مجتمعهم عنه منذ عهد الملك سعود بن عبدالعزيز إلى عهد الملك عبدالله بن عبدالعزيز. وكان طبيعياً، أن يبدأ الاتحاد الخليجي "بينهما"، وأن يكونا "نموذجاً" للتلاحم والتقارب بين دول الخليج العربية.
ما ينبغي تبينه أن ما حدث هو عبارة عن "توافق سياسي" فحسب، ولا يمس الجوانب الأخرى. ومن أجل تعميق ذلك "التوافق السياسي" وتعزيزه قام مجلس التعاون في الأصل.
إن شعوب دول المجلس تتطلع إلى منجزات تحمي كيانها، وتعزز أمنها، وتعود بالمزيد من الرفاهية والرخاء على أبنائها، ولابد من مظلة "توافق سياسي" تظلل هذه التطلعات المشروعة.
وللأمانة، فإن قطاعات من تلك الشعوب لا ترى أن المجلس، في مسيرته، قد حقق لها ما تريد.
ومرد ذلك أن القرارات تتخذ على مستوى القمة لكن عندما يصل الأمر إلى "التنفيذ" تتعطل تلك القرارات. فما السبب في ذلك؟
يمكن أن يعود السبب إلى تقديم "المصالح الذاتية" على "المصالح العامة" وبين دول المجلس. ولكن المخاطر الماثلة تهدد بمحو المصالح الذاتية قبل المصالح العامة. ولابد من كيان أمني سياسي يحمي المنطقة من تلك المخاطر.
هذا هو الهدف من دعوة الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى الانتقال من حقبة التعاون إلى حقبة الاتحاد.
وليس ثمة بديل عن ذلك، وإلا فكيف يمكن حماية دول المجلس وشعوبه إذا انفردت كل دولة بطريقها الخاص؟

* أكاديمي ومفكر من البحرين

هذه بضاعتكم ردت إليكم

حسن مصطفى الموسوي
halmousawi@yahoo.com

قامت الدنيا ولم تقعد على حادثة بصق النائب الجويهل على زميله المطر، والذي يعتبر تصرفاً مرفوضاً جملة وتفصيلا ويستحق تطبيق اللائحة عليه، لكن التركيز على هذه الحادثة فقط مع تجاهل تصرفات أخرى لا تقل سوءاً هو قمة التناقض.
ولنتذكر مرة أخرى كيف وصل النائب الجويهل إلى لمجلس بالرغم من كثرة القيل والقال حول شخصه، فلا هو باقتصادي ولا بصاحب شهادة متخصصة في مجال معين. فوصوله ما كان سوى لحمله قضية الازدواجية (وإن كان غير مؤهل لحملها) وردة فعل من قطاع متنوع من الناس على سلوكيات وأجندة الأغلبية الحالية وجمهورها عندما كانوا أقلية في المجلس الماضي.
فأثناء المجلس الفائت رأينا سلوكيات لا تقل سوءاً عن "البصق" مثل الشتم وتوزيع الاتهامات بمنة ويسرة بدون أدلة وبدون مراعاة للأصول، بل وصل الأمر إلى مبادرة بعض النواب إلى ضرب زملائهم! هذا غير انتشار ثقافة التكفير لدى بعض النواب الذين يُعتبرون في نظري أسوأ ألف مرة من "البصق" لخطورة هذه الثقافة الهدامة على الأمن الاجتماعي في البلد ككل، بل وصل فينا الأمر أن اقتحم بعض النواب المجلس وكسروا أبوابه وعاثوا فيه فساداً باسم الحرية ومكافحة الفساد! فلماذا لم تطبق اللائحة آنذاك على كل هذه التصرفات؟ ألانها تعتبر بطولة عندما تصدر من نواب معينين وجريمة إن صدرت من آخرين؟!
والمصيبة أن نفس الذين أدانوا "البصق" في تلك الجلسة هم أنفسهم الذين قاموا بسلوكيات شائنة في الجلسة التي سبقتها (أي جلسة الاستجواب). ففي تلك الجلسة قيل إن حذاء ألقي من الجمهور على الجويهل إضافة الى شتمه والاستهزاء به وسط صمت الرئيس السعدون (دفّيع الفواتير). وفي نفس الجلسة قال أحد رموز الأغلبية لزميله: "يا عميل يا حرامي يا اللوقي" وسط تصفيق الجمهور وصيحات (عاش فلان)! ومع هذا لم تطبق اللائحة ولم يحصل أي استهجان واستنكار لمثل هذا السلوك القبيح لأن عين الرضا عن كل عيب كليلة لكن عين السخط تبدي المساويا. والأدهى والأمر أننا شهدنا سكرتير "الرمز الشعبي" يتعدى بالضرب على الجويهل وأيضا وسط صمت الرئيس وأغلبية مجلس فبراير عن هذه البلطجة! فبغض النظر عن اختلافنا أو اتفاقنا مع الجويهل فإنه يظل نائباً للأمة شئنا ذلك أم أبينا ويجب أن يعاقب كل من يتعدى عليه.
إذن فأنتم اليوم تجنون ثمار ثقافة الشتم والاقتحام والصراخ والتخريب، فلا تلوموا أبناء الدائرة الثالثة على ردة فعلهم بل لوموا أنفسكم على فعلكم، وراجعوا خياراتكم ونوعيات النواب الذين توصلونهم بأعلى الأصوات في دوائركم والذين أشاعوا هذه الثقافات السيئة وسط تصفيقكم وتهليلكم ومشاركتكم فيها، فهذه بضاعتكم ردت إليكم.